

Distr.: General  
15 November 2005  
Arabic  
Original: English

## الجمعية العامة



الدورة الستون

البند ١٠ من جدول الأعمال

دعم منظومة الأمم المتحدة للجهود التي تبذلها  
الحكومات في سبيل تعزيز وتوطيد الديمقراطيات  
الجديدة أو المستعادة

دعم منظومة الأمم المتحدة للجهود التي تبذلها الحكومات في سبيل  
تعزيز وتوطيد الديمقراطيات الجديدة أو المستعادة

تقرير الأمين العام\*

موجز

يقدم هذا التقرير امثالاً لقرار الجمعية العامة ١٣/٥٨ الذي شجعت فيه الجمعية العامة الأمين العام على مواصلة تحسين قدرة المنظمة على أن تستجيب بفعالية لطلبات الدول الأعضاء بتقديم دعم متسق وكاف للجهود التي تبذلها هذه البلدان بغية تحقيق هدفها الرشيدي وإرساء الديمقراطية.

ويقدم التقرير أيضاً عملاً بالقرار ٢٨١/٥٨ الذي دعت فيه الجمعية العامة الأمين العام والدول الأعضاء والوكالات المتخصصة والهيئات ذات الصلة في منظومة الأمم المتحدة وسائر المنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية إلى تقديم ما يلزم من دعم

\* نظراً لأحداث وتغييرات وقعت مؤخراً في الأمانة العامة تتصل بهذا البند من جدول الأعمال، لم يتسن تقديم التقرير في وقت أبكر.



وتعاون لعقد المؤتمر الدولي السادس للديمقراطيات الجديدة أو المستعادة، المزمع عقده في الدوحة، عام ٢٠٠٦. ويناقش التقرير على وجه التحديد أعمال المتابعة للمؤتمر الدولي الخامس للديمقراطيات الجديدة أو المستعادة الذي عُقد في أولانباتار، عام ٢٠٠٣، والأعمال التحضيرية للمؤتمر الدولي السادس. ويشير الأمين العام في التقرير إلى أنه يعتزم بدء دراسة عن المزايا النسبية لمختلف الحركات والمنظمات والمعاهد الحكومية الدولية العاملة من أجل الديمقراطية، العالمية منها أو الإقليمية وتكاملها والتوزيع المستصوب لعملها، وعن الطريقة التي عملت بها منظومة الأمم المتحدة والتي يمكن بواسطتها مواصلة عملها مع تلك الجهات على نحو قائم على الدعم المتبادل. ويقترح الأمين العام أن تتخذ الجمعية العامة قراراً، مع مراعاة جميع التبعات المالية لذلك، بشأن كيفية تعزيز دعم الأمم المتحدة لرئاسة المؤتمر الدولي للديمقراطيات الجديدة أو المستعادة، وتعاون الأمم المتحدة، في مجال الديمقراطية، مع الحركات والمنظمات الأخرى ذات الصلة، العاملة من أجل تحقيق الحكم الديمقراطي.

## المحتويات

| الفقرات | الصفحة |  |
|---------|--------|--|
| ٣-١     | ٤      | أولا - مقدمة .....   |
| ٢٣-٤    | ٤      | ثانيا - أعمال المتابعة للمؤتمر الدولي الخامس للديمقراطيات الجديدة أو المستعادة المعني بالديمقراطية والحكم الرشيد والمجتمع المدني ..... |
| ٢٥-٢٤   | ٨      | ثالثا - الأعمال التحضيرية للمؤتمر الدولي السادس .....  |
| ٣١-٢٦   | ٨      | رابعا - المقترحات الأخيرة بشأن تعزيز ما تقدمه الأمم المتحدة من دعم للحكم الديمقراطي .....  |
| ٣٦-٣٢   | ١٠     | خامسا - ملاحظات وتوصيات .....  |

## أولا - مقدمة

١ - رحبت الجمعية العامة في قراراتها المتعلقة بالديمقراطيات الجديدة أو المستعادة، بدءاً بقرارها ١٣٣/٥٠ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥، بالتقارير التي قدمتها عن السبل التي يمكن من خلالها أن تقدم منظومة الأمم المتحدة الدعم للجهود التي تبذلها الحكومات في سبيل تعزيز وتوطيد الديمقراطيات الجديدة أو المستعادة (A/50/332 و Corr.1، A/51/512، و A/52/513، و A/53/554 و Corr.1، و A/54/492، و A/55/489، و A/55/520، و A/56/499، و A/58/392).

٢ - وشجعتني الجمعية العامة، في قرارها ١٣/٥٨ المؤرخ ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣، على مواصلة تحسين قدرة المنظمة على الاستجابة بفعالية لطلبات الدول الأعضاء من تقديم دعم متسق وكاف للجهود التي تبذلها هذه البلدان بغية تحقيق هدفها الحكيم الرشيد وإرساء الديمقراطية. وبموجب نفس القرار، طلبت إلي الجمعية العامة أن أقدم إليها في دورتها الستين تقريراً عن تنفيذ القرار. وهذا التقرير مقدم استجابة لذلك الطلب.

٣ - يبدأ هذا التقرير بوصف نتائج وأعمال المتابعة للمؤتمر الدولي الخامس للديمقراطيات الجديدة أو المستعادة. ثم يستعرض الأعمال التحضيرية للمؤتمر الدولي السادس. ويتضمن التقرير مناقشة لتقرير الفريق الرفيع المستوى المعني بالتهديدات والتحديات والتغيير (A/59/565) ولتقرير المعنون "في جو من الحرية أفسح" (A/59/2005)، ولنتائج القمة العالمية ٢٠٠٥ (القرار ١/٦٠ المؤرخ ١٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥)، في جوانبها التي تتناول تحليلاً وتوصيات بشأن العمليات الديمقراطية. وفي الأخير، يقدم التقرير ملاحظات واقتراحات للنظر فيها.

## ثانياً - أعمال المتابعة للمؤتمر الدولي الخامس للديمقراطيات الجديدة أو المستعادة المعني بالديمقراطية والحكم الرشيد والمجتمع المدني

٤ - عُقد المؤتمر الدولي الخامس للديمقراطيات الجديدة أو المستعادة المعني بالديمقراطية والحكم الرشيد والمجتمع المدني في أولانباتار، في الفترة من ١٠ إلى ١٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣. وكان عدد كبير من الدول الأعضاء، بلغ ١١٩ بلداً، ممثلاً بما يزيد مجموعته عن ٤٠٠ مشارك، كان حوالي ٣٠ مشاركاً منهم على مستوى الوزراء أو ما يعادله. وعلى نحو ما ورد مُفصّلاً في التقرير الذي قدمته إلى الجمعية العامة عام ٢٠٠٣ (A/50/392)، فقد اعتمد المؤتمر، بتوافق الآراء، تقريراً ختامياً وإعلاناً وخطة عمل (A/58/387، المرفقان الأول والثاني).

- ٥ - وتعكس المشاركة الواسعة في مؤتمر أولانباتار الدعم العالمي المتزايد للقيام بمبادرات لمناقشة عملية إرساء الديمقراطية وتعزيزها. وتجاوز المؤتمر ما حققته المؤتمرات السابقة من إنجازات، حيث عرض، على نحو أوضح من ذي قبل، المعايير المحددة للمجتمع الديمقراطي. وألزمت خطة العمل الحكومات المشاركة في المؤتمر بوضع خطط موضوعية لتعزيز الديمقراطية على الصعيد الوطنية والإقليمية والدولية وتنفيذها على الصعيد الوطنية والإقليمية والدولية.
- ٦ - وفي أعقاب المؤتمر، بدأت حكومة منغوليا ومكتب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في منغوليا مشروعاً لدعم أعمال المتابعة لتوصيات المؤتمر الدولي الخامس، ومساعدة منغوليا في عملية التنفيذ إلى أن يعقد المؤتمر الدولي السادس في الدوحة، في عام ٢٠٠٦.
- ٧ - ويرد أدناه وصف للأنشطة المحددة التي بدأت.

## ألف - الإجراءات التي اتخذتها رئاسة المؤتمر الدولي الخامس

- ٨ - رغم أن العديد من الأنشطة الواردة أدناه تتركز على منغوليا، فمن المتوقع أن تستفيد بلدان أخرى من هذه العملية النموذجية. وعلاوة على ذلك، يمكن للمؤتمر القادم في قطر أن يناقش، على وجه التحديد، كيف يُمكن توسيع نطاق تجربة منغوليا المتعددة الجوانب في متابعة أعمال المؤتمر الدولي الخامس، كما جرى وصفها في هذا الجزء، لتشمل بلدانا أخرى في المنطقة.

### وضع مؤشرات للحكم الديمقراطي الوطني، ومذكرة معلومات قطرية وخطة عمل وطنية بشأن الديمقراطية

- ٩ - تتضمن الوثائق الختامية للمؤتمر الدولي الخامس للديمقراطيات الجديدة أو المستعادة التزاماً صريحاً من حكومات الديمقراطيات الجديدة أو المستعادة إلى جانب نظيراتها من الديمقراطيات الناضجة، بوضع مؤشرات وطنية صرف للحكم الديمقراطي ليتسنى على نحو أفضل رصد التقدم المحرز في مجال التنمية الديمقراطية والاجتماعية. وتبعاً لذلك، ستقوم منغوليا بتحديد خطوط الأساس ومعايير العملية الديمقراطية في البلد.
- ١٠ - ويجري تفصيل مؤشرات الحكم الديمقراطي تحديداً من أجل قياس ما يحرز من تقدم ومساعدة واضعي السياسات المنغوليين على الاستجابة للأولويات في مجال إصلاح السياسات على نحو ما يتوقعها مواطنو البلد، ولا سيما الفقراء والفئات المحرومة الأخرى منهم. ويعكف فريق بحث وطني على وضع تلك المؤشرات، بالتعاون مع المعهد الدولي للديمقراطية والمساعدة الانتخابية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. ويشارك البرنامج الإنمائي في تسهيل تبادل المعارف مع الفلبين ومولدوفا وكازاخستان وأوكرانيا.

١١ - وتعكف حكومة منغوليا أيضا على وضع خطة عمل وطنية من أجل تعزيز الديمقراطية.

١٢ - وقد أقام مشروع المؤتمر، والمكتب الإحصائي الوطني المنغولي شراكة من أجل تجميع ومنهجة البيانات المتعلقة بالحكم الديمقراطي، وهو ما سيساعد على كفاءة استدامة عملية وضع مؤشرات الحكم الديمقراطي وعلى متابعة هدف إنمائي تاسع للألفية على الصعيد الوطني بشأن حقوق الإنسان والحكم الرشيد، واعتمده برلمان منغوليا.

١٣ - وفي مسعى لتعزيز الحوار مع جميع أصحاب المصلحة، نظمت الحكومة، في الفترة من ٣٠ حزيران/يونيه إلى ١ تموز/يوليه ٢٠٠٥، مؤتمرا عن حالة الديمقراطية في منغوليا، شارك فيه ما يربو على ٣٠٠ مشارك من الحكومة المحلية والمركزية والبرلمان والمجتمع المحلي، فضلا عن أصحاب مصالح وطنيين ودوليين رئيسيين آخرين، وخبراء من المعهد الدولي للديمقراطية والمساعدة الانتخابية ومن جامعة إيسيكس، ومن الهند.

١٤ - وأحيرا، سيقوم فريق بحث وطني بتنظيم حوارات متعددة مع الجمهور والفئات المستضعفة في عموم منغوليا، في إطار تجميع البيانات المتعلقة بمؤشرات الحكم الديمقراطي. وستشمل هذه المشاورات دراسات استقصائية عديدة هدفها إسماع صوت فئات كثيرا ما تُهمَّشها العملية الديمقراطية في منغوليا، مثل الرِّحلِّ والمهاجرين والشباب وفقراء الأرياف. ومن شأن موقع للمؤتمر الدولي الخامس على شبكة الإنترنت، يُمكن الوصول إليه باللغة المنغولية، أن يُسهِّل نشر المعلومات على نطاق واسع.

#### تعزيز ريادة منغوليا بوصفها رئيسا للمؤتمر الدولي للديمقراطيات الجديدة أو المستعادة

١٥ - أنشئت لجنة توجيهية وطنية لأعمال متابعة المؤتمر الدولي الخامس. وتضم اللجنة أعضاء رفيعي المستوى في الحكومة والبرلمان واللجنة الوطنية لحقوق الإنسان والمجتمع المدني ووسائل الإعلام، فضلا عن الممثل المقيم لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وعمل مشروع المتابعة أيضا على إشراك شبكة رصد اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة في متابعة توصيات المنتدى الدولي للمجتمع المدني الذي عُقد بموازاة المؤتمر الدولي الخامس (انظر الفقرة ٢٠ أدناه). وأنشئ أيضا فريق برلماني عامل برئاسة نائب رئيس البرلمان للقيام بأعمال المتابعة للتوصيات الصادرة عن نشاط مواز آخر هو المنتدى البرلماني.

١٦ - وأنشأت حكومة منغوليا خلال المؤتمر فريق أصدقاء الرئيس بهدف تنفيذ القرارات والتحضير للمؤتمر القادم.

## باء - منتدى البرلمانين

١٧ - حتى انعقاد المؤتمر الدولي الخامس للديمقراطيات الجديدة أو المستعادة، لم تكن البرلمانات جهة فاعلة رئيسية في عملية الديمقراطيات الجديدة أو المستعادة. وقد دفعت حركة الديمقراطية بشكل رئيسي من جانب الحكومات وبدرجة أقل من جانب المجتمع المدني. وتم تصحيح هذا الخطأ غير المقصود في المؤتمر الدولي الخامس. وقد بني قرار إشراك البرلمانين على حقيقة مؤداها أن المرء لا يمكن أن يتحدث عن الديمقراطية، وهي عملية محورها الشعب، دون إشراك الممثلين الرسميين للشعب. واعترافاً بالدور الرئيسي الذي يؤديه البرلمانين في تعزيز الديمقراطية، قرر منظمو المؤتمر الدولي الخامس إنشاء منتدى البرلمانين. وقد أوكلت مسؤولية تنظيم المنتدى إلى الإتحاد البرلماني الدولي، المنظمة العالمية للبرلمانين وبرلمان منغوليا بوصفه برلمان البلد المضيف.

١٨ - وحضر المنتدى نحو ١٢٠ مشاركاً من ٤٧ برلماناً. وكان من شأن عقد المنتدى في نفس الوقت والمكان اللذين عقد فيهما المؤتمر الرئيسي أن مكّن البرلمانين من تحقيق تفاعل صحي مع ممثلي الحكومات والمجتمع المدني المشاركين في المؤتمر.

١٩ - ويعد منتدى البرلمانين التابع للمؤتمر الدولي الخامس للديمقراطيات الجديدة والمستعادة شيئاً جديداً. وقد وافق المؤتمر على توصية المنتدى بأن يصبح المنتدى سمة دائمة من سمات المؤتمرات المقبلة. ويشترك ممثلو المجتمع البرلماني الآن، من خلال الإتحاد البرلماني الدولي في آلية المتابعة الرسمية.

## جيم - منتدى المجتمع المدني

٢٠ - عقد منتدى المجتمع المدني الدولي المعني بشراكات المجتمع المدني من أجل الديمقراطية في أولانباتار قبل عقد المؤتمر الدول الخامس مباشرة. وقد ضم المنتدى أكثر من ٢٠٠ مشاركاً من أفريقيا وآسيا والمحيط الهادئ وأوروبا وأمريكا اللاتينية وشمال أمريكا من أجل تعزيز الشراكات وتقوية الالتزامات بالحكم الديمقراطي محلياً ووطنياً ودولياً.

٢١ - وقد اتفق المشاركون في منتدى المجتمع المدني الدولي على الحاجة إلى إيجاد عملية وآلية مكرستين لتنفيذ نتائج المنتدى. وقد تضمن إعلان المؤتمر الدولي الخامس توصية مقدمة إلى الجمعية العامة بأن تعزز آلية المتابعة الخاصة بها لضمان التنسيق مع آلية المتابعة التابعة لمنتدى المجتمع المدني. وقد انعكس هذا النهج التعاوني في قرار الجمعية العامة ١٣/٥٨.

٢٢ - وقد يسرت شبكة تابعة لمنظمات غير حكومية، وهي منتدى المجتمع المدني الدولي من أجل الديمقراطية، تنفيذ خطة عمل أولانباتار من حيث صلتها بالمجتمع المدني. ويشجع

هذا المنتدى إجراء إصلاحات فعالة في مجال الحكم الديمقراطي عن طريق تعزيز تعاون المجتمع المدني على كل من الصعيد الوطني والإقليمي والدولي. وقد اجتمعت لجنة توجيهية تابعة للمنتدى لتحقيق الديمقراطية ممثلة على المستوى الإقليمي ست مرات منذ انعقاد المنتدى في منغوليا. وقدم ممثلوه أيضا العديد من المساهمات في المنتديات الإقليمية والوطنية والمؤتمرات والحملات. وقد قامت "وحدة تنسيق" دولية في نيويورك بتيسير إقامة علاقات مستمرة مع الوفود. بمن فيهم رئيس المؤتمر الدولي الخامس، ومسؤولو الأمم المتحدة والاتحاد البرلماني الدولي وممثلو المجتمع المدني المشاركون في أعمال محفل الديمقراطية ومجتمع الديمقراطيات.

٢٣ - وبدأ منتدى المجتمع المدني الدولي لتحقيق الديمقراطية أيضا التحضير للمؤتمر الدولي السادس. وقد دعا بصورة عامة إلى القيام بعملية متابعة تكون أكثر فعالية بين كل الشركاء (الحكومات والبرلمانيون والمجتمع المدني). وفي إطار الأعمال التي يقوم بها للتحضير للمؤتمر، يعمل المنتدى على إشراك شركائه من المجتمع المدني من خلال مجموعة من العمليات التحضيرية الإقليمية من أجل تعزيز قدرة المنتدى على تنفيذ برنامج عمل متوقع بعد المؤتمر. على سبيل المثال، سوف يعمل منتدى تابعا لمنظمات غير حكومية يعقد في البحرين في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥، على إشراك منظمات إقليمية عربية في مناقشة بغرض إنشاء إطار إقليمي للتخطيط وأمانة لإعداد مساهمات المجتمع المدني في المؤتمر السادس.

### ثالثا - الأعمال التحضيرية للمؤتمر الدولي السادس

٢٤ - أيدت الجمعية العامة بموجب قرارها ٢٨١/٥٨ المؤرخ ٢٦ نيسان/أبريل ٢٠٠٤ عرض قطر استضافة المؤتمر الدولي القادم. وسيعقد المؤتمر في الدوحة في الفترة من ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر إلى ١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦. وقد وضعت حكومة قطر بالفعل آلية للتخطيط للمؤتمر وتنظيمه بما في ذلك متابعة نتائجه.

٢٥ - وعقد فريق أصدقاء الرئيس الذي أنشأته حكومة منغوليا (انظر الفقرة ١٦ أعلاه) اجتماعا في سانتياغو، في نيسان/أبريل ٢٠٠٥، خلال الاجتماع الوزاري الثالث لمجتمع الديمقراطيات. وقد أتاح الاجتماع للفريقين فرصة لتبادل الأفكار بشأن كيفية تقريب الشقة بين المؤتمر الدولي للديمقراطيات الجديدة أو المستعادة ومجتمع الديمقراطيات.

### رابعا - المقترحات الأخيرة بشأن تعزيز ما تقدمه الأمم المتحدة من دعم للحكم الديمقراطي

٢٦ - قدم تقرير الفريق الرفيع المستوى المعني بالتهديدات والتحديات والتغيير (A/59/565) مساهمة هامة في المناقشات التي دارت بشأن الصلة بين الحكم الديمقراطي والسلام والأمن بأن

سلط الضوء على حقيقة مؤداها أن الديمقراطيات الهشة تنشئ تحديات أمنية على الصعيد العالمي. وبين الفريق أن الجماعات الإرهابية الدولية تستهدف الدول الضعيفة لاستخدامها ملاذاً آمناً لها، وأن المظالم التي يغذيها الفقر والاحتلال الأجنبي، وغياب حقوق الإنسان والديمقراطية، والتعصب الديني وغيره من أشكال التعصب، والعنف المدني تساعد على تجنيد هذه الجماعات. وأشار التقرير أيضاً إلى أن التحديات الأمنية، مثل الفساد والابتجار غير المشروع وغسل الأموال تسهم في ضعف الدول وعرقلة النمو الاقتصادي وتقويض الديمقراطية.

٢٧ - وأعتقد جاداً أن تعزيز الديمقراطيات الجديدة والمستعادة واحترام حقوق الإنسان وسيادة القانون مسائل أساسية لمنع ظهور تهديدات أمنية جديدة ومكافحة القائمة أصلاً. وقد وجهت الانتباه في تقريرتي "في جو من الحرية أفسح" (A/59/2005) إلى الالتزامات التي تعهدت بها الدول الأعضاء في السنوات الأخيرة لتعزيز الديمقراطية، وأعربت عن تأييدي لإنشاء صندوق للديمقراطية في الأمم المتحدة لتقديم المساعدة للبلدان التي تسعى إلى إقامة نظمها الديمقراطية وتعزيزها.

٢٨ - وفي الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ (القرار ١/٦٠)، أكد رؤساء الدول والحكومات مجدداً أن الديمقراطية قيمة عالمية تستند إلى إرادة الشعوب المعبر عنها بجرية في تحديد أنظمتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية ومشاركتها الكاملة في جميع نواحي حياتها. وأكدوا من جديد أيضاً أنه على الرغم من وجود سمات مشتركة بين الأنظمة الديمقراطية، ليس ثمة نموذج وحيد للديمقراطية، وأنها لا تنتمي إلى أي بلد أو أي منطقة بعينها.

٢٩ - وأكد القادة من جديد التزامهم بدعم الديمقراطية عن طريق تعزيز قدرات البلدان على تطبيق مبادئ الديمقراطية وممارستها، وعزمهم على تعزيز قدرة الأمم المتحدة على مساعدة الدول الأعضاء متى طلبت الدول ذلك. ورحبوا أيضاً بإنشاء صندوق للديمقراطية في الأمم المتحدة، وأشاروا إلى أن المجلس الاستشاري المزمع إنشاؤه ينبغي أن يتسم بتمثيل جغرافي متنوع. ودعوني إلى المساعدة في كفالة أن تتضمن الترتيبات العملية المتخذة من أجل صندوق الديمقراطية، مراعاة سليمة لما ينفذ حالياً في الأمم المتحدة من أنشطة في هذا الميدان. ودعوا الدول الأعضاء المهتمة إلى النظر بجدية في المساهمة في ذلك الصندوق.

٣٠ - وهناك اعتراف واسع النطاق الآن بين الدول الأعضاء بأن الحكم الديمقراطي أمر بالغ الأهمية للنهوض بالتنمية البشرية وإعمال حقوق الإنسان. وتشارك الأمم المتحدة بالفعل في تقديم الدعم المفيد والفعال للديمقراطية بمختلف الطرق، وبصفة رئيسية، من خلال

الأنشطة التي تضطلع بها إدارة الشؤون السياسية التابعة للأمانة العامة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان. وقد قدمت، في تقرير سابق إلى الجمعية العامة بشأن الديمقراطيات الجديدة أو المستعادة (A/58/392) سردا كاملا لهذه الأنشطة. ومن المتوخى أن يأتي إنشاء صندوق الديمقراطية في الأمم المتحدة، يديره صندوق الأمم المتحدة للشراكات الدولية، مكملا للجهود الحالية وأن يساهم في اتباع نهج أكثر تنسيقا.

٣١ - وسيكون الهدف الرئيسي للصندوق هو دعم المشاريع التي توطد المؤسسات الديمقراطية وتعززها وتيسر الحكم الديمقراطي في الديمقراطيات الجديدة أو المستعادة ضمن السياق التاريخي والثقافي المحدد للبلد والمنطقة المعنية. وأنا الآن بصدد إنشاء مجلس استشاري للصندوق لتقديم التوجيه فيما يتعلق بالسياسات من أجل وضع أطر برنامجية ومبادئ توجيهية للتمويل وللنظر في مقترحات التمويل وتقديمها لي للموافقة عليها.

## خامسا - ملاحظات وتوصيات

٣٢ - طلبت إلى الجمعية العامة، في قرارها ١٣/٥٨، دراسة ما يتيسر من خيارات لتعزيز ما تقدمه منظومة الأمم المتحدة من دعم للجهود التي تبذلها الدول الأعضاء في سبيل توطيد الديمقراطية والحكم الرشيد، بما في ذلك تقديم الدعم إلى رئيس المؤتمر الدولي الخامس للديمقراطيات الجديدة أو المستعادة في إطار جهوده الرامية إلى إكساب المؤتمر ومتابعته مزيدا من الكفاءة والفعالية.

٣٣ - وعلى مدى السنين، ظل السؤال يتكرر عن الطريقة التي يمكن بها تعزيز حركة الديمقراطيات الجديدة أو المستعادة الموجودة منذ ١٧ عاما أو إضفاء الطابع المؤسسي عليها، لضمان تحقيق متابعة أكثر فعالية للتوصيات التي تعتمد في كل مؤتمر. وقد أحرز رئيس المؤتمر الخامس تقدما ملحوظا في هذا الصدد. ومع ذلك، فإن عملية تنفيذ القرارات المتخذة في كل مؤتمر تحتاج إلى أن تعزز وتوسع في نطاقها ومضمونها. ومن المتوقع أن يصبح تحقيق متابعة أكثر فعالية للمؤتمر السادس موضوعا رئيسيا للنقاش في المؤتمر في عام ٢٠٠٦.

٣٤ - قد يكون التنسيق بين المؤتمر الدولي للديمقراطيات الجديدة أو المستعادة وسائر حركات أو منظمات إرساء الديمقراطية الحكومية الدولية الإقليمية والعالمية الأخرى بما في ذلك مجتمع الديمقراطيات مسألة هامة أخرى من المسائل التي ستثار في المؤتمر السادس. وسيكون تكامل هذه المؤسسات وتوزيع العمل فيما بينها أيضا من المسائل التي ستناقش في

الدوحة. وقد سبق أن حث مؤتمر أولانباتار رئيس المؤتمر على بدء مناقشات مع رئيس مجتمع الديمقراطيات بشأن سبل التقريب بين الحركتين على نحو أوثق وبطريقة تكاملية.

٣٥ - ولقد ناقشتُ من قبل بإيجاز كيف يمكن أن يضيف إنشاء صندوق الديمقراطية المزيد من التماسك والتوجيه على جهود منظومة الأمم المتحدة المتزايدة لتقديم المساعدة للبلدان التي تناضل من أجل تعزيز مؤسساتها وعملاتها الديمقراطية التي لا تزال هشة. ولدفع هذه المسائل قدماً، أزمع أن أطلب من كيانات الأمم المتحدة ذات الصلة أن تشرع في إجراء دراسة بشأن المزايا النسبية لعمل مختلف الحركات والمنظمات والمعاهد الحكومية الدولية العاملة من أجل الديمقراطية وتكاملها وتوزيعها المستصوب سواء كانت عالمية أو إقليمية، وبشأن الكيفية التي ظلت تعمل بها منظومة الأمم المتحدة والتي يمكن أن تواصل بها عملها معها بطريقة تقوم على الدعم المتبادل. ويمكن مناقشة نتائج الدراسة في الدوحة.

٣٦ - من المقرر أن تجري المناقشة التالية لبند الجمعية العامة المعنون "دعم منظومة الأمم المتحدة للجهود التي تبذلها الحكومات في سبيل تعزيز وتوطيد الديمقراطيات الجديدة أو المستعادة" في الدورة الثانية والستين للجمعية العامة في خريف عام ٢٠٠٧. وستتيح تلك المناقشة فرصة جيدة لتحقيق تبادل كامل للآراء بناء على الدراسة المذكورة أعلاه وعلى نتائج مؤتمر الدوحة وغيره من المؤتمرات وحلقات العمل ذات الصلة ولاتخاذ قرار بشأن التدابير الموضوعية والمؤسسية اللازمة لتوسيع برامج المساعدة التي تقدمها منظومة الأمم المتحدة في هذا المجال. وإنني أدعو الجمعية العامة إلى التوصل إلى قرار، بأخذ جميع الآثار المالية المترتبة على ذلك في الاعتبار، بشأن كيفية تعزيز الدعم المقدم من الأمم المتحدة إلى رئيس المؤتمر الدولي للديمقراطيات الجديدة أو المستعادة وتعاون الأمم المتحدة مع الحركات والمنظمات ذات الصلة لجعل عملها المتزايد الأهمية في هذا المجال أكثر فعالية وتكاملاً بطبيعته.